الاختصاص القضائي الدولي في المواد المدنية والتجارية: دراسة تحليلية مقارنة بين القواعد التقليدية والقواعد الحديثة في ظل العولمة الرقمية

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

إلى ابنتي الغالية، صبرينال المصرية-الجزائرية،

نور عينيّ ، وسبب فخري، وامتداد حبّي بين ضفّتين عربيتين عظيمتين.

لكِ هذا العمل... هدية قلبٍ لا يفرق بين النيل والشطّ.

مقدمة عامة

في عالم يزداد ترابطًا بفعل العولمة وثورة الاتصالات، لم تعد الحدود الجغرافية حاجزًا أمام تدفق الأشخاص، رؤوس الأموال، والمعاملات التجارية. وقد أدى هذا التداخل المعقد إلى ازدياد النزاعات ذات العنصر الأجنبي، مما جعل مسألة "الاختصاص القضائي الدولي" واحدة من أكثر المسائل تعقيدًا وحساسية في القانون الدولي الخاص. فالمشكلة الأساسية التي يطرحها هذا الاختصاص هي: أي قضاه في العالم هو

المختص بالنظر في نزاع معين؟ إن تحديد الجهة القضائية المختصة ليس مجرد مسألة إجرائية، بل هو قرار استراتيجي يؤثر بشكل حاسم على فرص الأطراف في الحصول على حقهم، وعلى سرعة وفعالية العدالة. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة شاملة لقواعد الاختصاص القضائي الدولي في المواد المدنية والتجارية، من خلال تتبع تطورها من القواعد التقليدية (كقاعدة جنسية المدعى عليه) إلى القواعد الحديثة التي فرضتها العولمة الرقمية (كاختصاص محكمة مكان إبرام العقد
الإلكتروني). وستتم المقارنة بين ثلاثة أنظمة قانونية رئيسية: النظام الجزائري، الذي يعكس التوجهات المغاربية؛ والنظام المصري، الذي يمثل المدرسة المشرقية العربية؛ والنظام الفرنسي، الذي يعد من أعرق الأنظمة في هذا المجال. كما سيتناول الكتاب بالتفصيل التحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات الشخصية على مفاهيم

الاختصاص القضائي التقليدية.

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للاختصاص القضائي الدولي

يتناول هذا الفصل تعريف الاختصاص القضائي الدولي، ويوضح الفرق بينه وبين الاختصاص المحلي، والاختصاص النوعي. كما يعرض لأهميته في حل النزاعات ذات العنصر الأجنبي، ويحدد نطاق تطبيقه في المواد المدنية والتجارية.

**الفصل الثاني: التطور التاريخي

لقواعد الاختصاص القضائي**

يستعرض هذا الفصل النشأة التاريخية لقواعد الاختصاص، بدءًا من القواعد الرومانية، مروراً بالمدرسة الإيطالية للقانون الدولي الخاص في العصور الوسطى، ووصولاً إلى تطور هذه القواعد في فرنسا ومصر والجزائر.

الفصل الثالث: نظرية الجنسية كأساس تقليدي للاختصاص

يخصص هذا الفصل لدراسة قاعدة "جنسية المدعى عليه" كأحد أهم القواعد التقليدية، ويحلل مدى تطبيقها في الأنظمة الثلاثة، مع عرض لاستثناءاتها.

الفصل الرابع: نظرية الموطن والإقامة العادية

يقدم هذا الفصل تحليلًا مقارنًا لقاعدة "موطن أو إقامة المدعى عليه" كأساس بديل للجنسية، ويوضح كيف أصبحت هذه القاعدة أكثر شيوعًا في العصر الحديث.

الفصل الخامس: قاعدة مكان تنفيذ الالتزام

يشرح هذا الفصل قاعدة " locus solutionis" (مكان تنفيذ الالتزام)، باعتبارها قاعدة أساسية في العقود، ويحلل تطبيقاتها في العقود التجارية الدولية.

الفصل السادس: قاعدة مكان إبرام العقد

يتناول هذا الفصل قاعدة " locus contractus" (مكان إبرام العقد)، ويعرض للتحديات التي تفرضها العقود الإلكترونية على تحديد هذا المكان بدقة.

الفصل السابع: قاعدة مكان وقوع الضرر

يخصص هذا الفصل لدراسة قاعدة "مكان وقوع الضرر" في دعاوى المسؤولية التقصيرية، ويحلل مشكلة "تقسيم الضرر" عبر الحدود في العصر

الرقمي.

الفصل الثامن: الاتفاق على الاختصاص (ال forum selection clauses)

يقدم هذا الفصل دراسة متعمقة لاتفاق الأطراف على تحديد الجهة القضائية المختصة، ويحلل شروط صحته، وآثاره، وحدوده في الأنظمة الثلاثة.

الفصل التاسع: المحاكم المختارة دوليًا (Courts of choice)

يحلل هذا الفصل ظاهرة اختيار الأطراف لمحاكم أجنبية (كمحاكم لندن أو باريس) للفصل في

نزاعاتهم، ويعرض لمزايا وعيوب هذه الممارسة.

الفصل العاشر: الاختصاص التكميلي والاستثنائي

يشرح هذا الفصل الحالات التي يُمنح فيها القضاء الوطني اختصاصًا تكميليًا (كما في حالة عدم وجود جهة قضائية أجنبية مختصة) أو استثنائيًا (لحماية).

الفصل الحادي عشر: حماية المستهلك كمبدأ لتحديد الاختصاص

يخصص هذا الفصل لدراسة كيف تمنح قوانين حماية المستهلك المستهلك الحق في رفع

الدعوى أمام محكمة محل إقامته، حتى لو اتفق الطرفان على غير ذلك.

الفصل الثاني عشر: حماية العامل كمبدأ لتحديد الاختصاص

يقدم هذا الفصل تحليلًا مماثلًا لحماية العامل في عقود العمل الدولية، ويعرض لقواعد الاختصاص التي تضمن له حق اللجوء إلى المحكمة الأقرب إليه.

الفصل الثالث عشر: الاختصاص في دعاوى الأحوال الشخصية

يتناول هذا الفصل قواعد الاختصاص في مسائل

الأحوال الشخصية (كالزواج، الطلاق، النفقة)، والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بجنسية الأطراف أو موطنهم.

الفصل الرابع عشر: الاختصاص في دعاوى الملكية العقارية

يخصص هذا الفصل لدراسة قاعدة "locus rei sitae" (مكان وقوع العقار)، باعتبارها قاعدة آمرة في دعاوى الملكية العقارية.

الفصل الخامس عشر: الاختصاص في دعاوى الإفلاس الدولي

يحلل هذا الفصل التحديات الخاصة بتحديد

المحكمة المختصة في حالات الإفلاس التي تمتد أصولها عبر عدة دول.

الفصل السادس عشر: تأثير الاتفاقيات الدولية على الاختصاص القضائي

يعرض هذا الفصل لأهم الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاختصاص القضائي، مثل اتفاقية لوجانو، واتفاقية لاهاي، وتأثيرها على التشريعات الوطنية.

الفصل السابع عشر: الاختصاص القضائي في ظل الاتحاد الأوروبي

يقدم هذا الفصل دراسة مفصلة لقواعد

الاختصاص في الاتحاد الأوروبي (لائحة بروكسل I مكرر)، باعتبارها نموذجًا رائدًا للتكامل القضائي.

الفصل الثامن عشر: التحكيم كوسيلة بديلة لتحديد الاختصاص

يحلل هذا الفصل العلاقة بين التحكيم الدولي والاختصاص القضائي، ويوضح كيف يمكن لاتفاق التحكيم أن يلغي اختصاص المحاكم الوطنية.

الفصل التاسع عشر: الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها

يخصص هذا الفصل لدراسة الشروط التي يجب

توافرها للاعتراف بحكم أجنبي وتنفيذه، باعتبارها المرحلة التالية لتحديد الاختصاص.

الفصل العشرون: تعارض الأحكام الأجنبية

يقدم هذا الفصل تحليلًا لمشكلة صدور أحكام متعارضة في دولتين مختلفتين بشأن نفس النزاع، وكيفية حل هذا التعارض.

الفصل الحادي والعشرون: الاختصاص القضائي في التجارة الإلكترونية

يتناول هذا الفصل التحديات الجديدة التي تفرضها التجارة الإلكترونية، مثل تحديد مكان

البائع، المشتري، ومكان إبرام العقد في البيئة الرقمية.

الفصل الثاني والعشرون: الاختصاص في عقود الذكاء الاصطناعي

يخصص هذا الفصل لدراسة النزاعات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وصعوبة تحديد الجهة القضائية المختصة عندما يكون "الطرف" برنامجًا خوارزميًا.

الفصل الثالث والعشرون: حماية البيانات الشخصية وتأثيرها على الاختصاص

يحلل هذا الفصل كيف تؤثر قوانين حماية البيانات

(مثل اللائحة الأوروبية GDPR) على تحديد المحكمة المختصة في دعاوى انتهاك الخصوصية.

الفصل الرابع والعشرون: الاختصاص القضائي الجزائري — تحليل نقدي

يقدم هذا الفصل دراسة نقدية لقواعد الاختصاص القضائي في القانون الجزائري، ويعرض لنقاط القوة والضعف فيها.

الفصل الخامس والعشرون: الاختصاص القضائي المصري — تحليل نقدي

يخصص هذا الفصل لدراسة قواعد الاختصاص

في القانون المصري، مع تسليط الضوء على تطور الاجتهاد القضائي في هذا المجال.

الفصل السادس والعشرون: الاختصاص القضائي الفرنسي — تحليل نقدي

يقدم هذا الفصل تحليلاً شاملاً لقواعد الاختصاص في القانون الفرنسي، باعتباره أحد أكثر الأنظمة تطوراً في هذا المجال.

الفصل السابع والعشرون: دراسة حالة: النزاعات المتعلقة بمنصات التواصل الاجتماعي

يحلل هذا الفصل نزاعات محددة تنشأ عن استخدام منصات مثل فيسبوك أو تويتر، ويعرض لكيفية تحديد المحكمة المختصة في مثل هذه القضايا.

الفصل الثامن والعشرون: دراسة حالة: النزاعات المتعلقة بالعملات الرقمية

يخصص هذا الفصل لدراسة النزاعات المتعلقة بالبيتكوين وغيرها من العملات الرقمية، وصعوبة تطبيق قواعد الاختصاص التقليدية عليها.

الفصل التاسع والعشرون: توصيات لإصلاح قواعد الاختصاص القضائي في الدول العربية

يقدم هذا الفصل مجموعة من التوصيات العملية لتطوير قواعد الاختصاص القضائي في الجزائر ومصر، لمواكبة التحديات التي يفرضها العصر الرقمي.

الفصل الثلاثون: خاتمة واستشراف مستقبلي

يختتم الكتاب بتلخيص لأهم النتائج، ويؤكد على أن تطور قواعد الاختصاص القضائي الدولي هو مؤشر حيوي على قدرة النظام القانوني على التكيف مع المستجدات العالمية، ويقدم رؤية استشرافية لمستقبل هذه القواعد في ظل الثورة التكنولوجية.

الخاتمة

إن قواعد الاختصاص القضائي الدولي ليست مجرد مجموعة من المبادئ الجافة، بل هي آلية حيوية لضمان العدالة في عالم بلا حدود. ومن خلال هذه الدراسة المقارنة، يتضح أن التحدي الأكبر أمام المشرع والقضاء في العصر الرقمي هو الحفاظ على التوازن بين اليقين القانوني، حماية الأطراف الضعيفة، وفعالية العدالة. وفي ظل التسارع التكنولوجي، يبقى على الفقه والقضاء أن يواكبا هذه المستجدات لضمان أن تظل قواعد الاختصاص أداة فعالة لتحقيق العدالة، لا عائقًا أمامها.

المراجع

- **المراجع القانونية**: القوانين الوطنية، الاتفاقيات الدولية، واللوائح التنظيمية (مثل GDPR).

- **المراجع القضائية**: أهم الأحكام الصادرة عن المحاكم العليا في الجزائر، مصر، فرنسا، وأوروبا.

- **المراجع الفقهية**: كتب ومقالات كبار الفقهاء في القانون الدولي الخاص.

- **المراجع الحديثة**: دراسات وأبحاث حول تأثير التكنولوجيا على القانون الدولي الخاص.

الفهرس

(سيتضمن الفهرس تفصيلاً دقيقًا لجميع العناوين الرئيسية والفرعية في كل فصل)

تم بحمد الله وتوفيقه

**يحظر نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الطباعة أو

النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف.**

د. محمد كمال عرفه الرخاوي